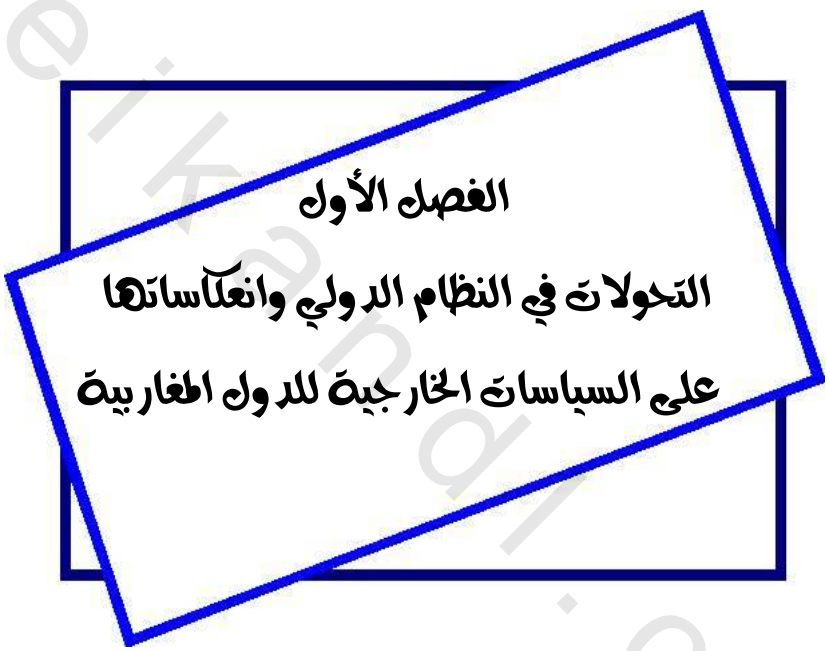

obeikandl.com

obeikandl.com

إن دراسة السياسة الخارجية لأية دولة، يتطلب وضع الحدود والمتغيرات المحيطة بعملية صناعة القرار بها، وقد اتفق الباحثون في مجال السياسة الخارجية على تحديد هذه المتغيرات في المتغيرات الداخلية، المتغيرات الدولية والمتغيرات النفسية. وبما أننا بصدد دراسة تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية، فإن هذا الأمر يتطلب منا محاولة تحديد أهم التحولات التي شهدها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، خصوصا وان هذه الفترة قد أفرزت تغيرات جذرية في بنية النظام الدولي والعلاقات التي تربط بين وحداته حيث أن خروج العالم من نظام الثنائية إلى نظام الأحادية قد أحدث تغيرات كبيرة في طبيعة التفاعلات الدولية.

كما طرحت هذه التغيرات تحديات كبيرة على الدول خصوصا تلك التي كانت مستفيدة من الامتيازات التي منحها نظام الثنائية من حرية المناورة بين القطبين، لتجد نفسها أمام نظام دولي تميزه أحادية القيادة وأحادية القيم.

لذلك سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى مبحثين أساسين نتناول في الأول أهم التحولات التي شهدها النظام الدولي بين التحولات التي مست هيكله والتغيرات في القيم والمفاهيم المطروحة. لنحاول في المبحث الثاني استقراء أهم التغيرات التي طرأت على المنطقة المغاربية داخليا وعلى صعيد سياستها الخارجية.

المبحث الأول
التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة

شهد النظام الدولي تغييرات كثيرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين على المستوى الهيكلي للنظام الدولي في حد ذاته وعلى المستوى القيمي من خلال التحولات الجذرية التي سادت النسق الدولي.

المطلب الأول
التغيرات الهيكلية للنظام الدولي

يقصد بهيكل النظام الدولي: " **توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض**".[1]

حيث أن أي تغيير في إحدى الوحدات المكونة للنظام الدولي يتأسس عليه تغير في الهيكل العام له، فضلا على أن تغير نمط القوة بين الأعضاء يُغير نمط العضوية ونمط المشاركة في صناعة القرار الدولي واقتسام سلطاته واختصاصاته بين الأعضاء والتنظيمات والآليات المنوط بها مسؤولية ذلك.[2] فنهاية الحرب

(1) عليلي موني، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002/2001)، ص 11.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

obeikandl.com

الباردة شكلت نقطة فاصلة في العلاقات الدولية في سياق التحولات الجذرية التي مست النسق الدولي **والتي شملت:**

- بروز الأحادية القطبية.
- التحولات الاقتصادية.
- ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في القارة الأوربية.
- تأكيد انقسام العالم إلى دول الشمال ودول الجنوب.

1. بروز الأحادية القطبية:

كان لسقوط الاتحاد السوفيتي القوة العظمى المنافسة في النظام الدولي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة دور كبير في بروز الدول الغربية بزعامة أمريكا كقطب مسيطر على النظام الدولي بما تتميز به من تقدم في مجالات عديدة اقتصادية ومالية وتكنولوجية، في ذات السياق يرى "غسان سلامة" **أن أمريكا اليوم هي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي والتنظيمي، وهي إسبرطة في تفوقها العسكري حيث يبلغ إنفاقها العسكري 45٪ من الاتفاق العالمي ، الأمر الذي يضعها ليس في وضع التفوق وإنما في وضع الهيمنة الكاملة على المستوى العالمي ، لأن من له هذا التفوق العسكري يميل بالطبيعة إلى استعماله مبرراً إلى أقصى حدّ سبل تدخله في العالم"** [1]. وما يؤكد هذا الرأي هو مختلف الأحداث التي شهدها النظام الدولي من خلال أزمة الخليج الثانية

(1) غسان سلامة ، "التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 288 ، 2003 ، ص ص10- 11.

والثالثة وقيام الولايات المتحدة باحتلال العراق خارج إطار موافقة الأمم المتحدة وبعض الدول الغربية خاصة ألمانيا وفرنسا ومعارضة الرأي العام العالمي.

فالنسق الدولي لما بعد الحرب الباردة يعكس بصورة جلية الهيمنة الأمريكية على المسرح الدولي حيث تعتبر القوة فيه- بمختلف أبعادها - العنصر المحرك لكل التفاعلات الدولية وهذا ما يؤكده "شرلز كروثامر" (C. Krauthammer) الذي يرى "أن **عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد فإن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها الحلفاء الغربيون...وأن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجيهات الأمريكية**."[1]

فـ "كروثامر" يرى أن القوة الاقتصادية التي يعتبر صعود بعض القوى الاقتصادية بعد الحرب الباردة كأحد صورها ليست كافية لتتولى هذه الدول الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الدولية ودليل ذلك –بحسبه- هو تهرب اليابان وألمانيا بالقيام بدور عسكري خلال حرب الخليج الثانية.[2]

(1) عليلي موني، مرجع سابق، ص:12.

(2) عليلي موني، مرجع سابق، ص:14.

2. التحولات الاقتصادية:

كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرات عديدة على جميع وحدات النظام الدولي مست حتى الجوانب الاقتصادية أو بالأحرى النظام الاقتصادي العالمي من خلال إعادة هيكلته متأثرا بتحولات البيئة الدولية العميقة على ضوء الحركية الاقتصادية التي أدت إلى زيادة وتيرة العولمة الأمر الذي استدعى بروز ما يسمى بظاهرة الاعتماد المتبادل بالموازاة مع بداية اقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة وذلك للحد من كل تلك التأثيرات.

أ- **العولمة:** لا تعتبر العولمة نتيجة مباشرة لنهاية الحرب الباردة بل أن هذه الأخيرة شكلت منعرجا في إعادة بناء الظاهرة - العولمة- وامتد ذلك لكل مجالات المنظومة الدولية حيث أضحت للعولمة جوانبها المتعددة، منها السياسي والمتجلي في تراجع دورالدولة القومية، وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان – كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا- ، ومنها الاقتصادي المتمثلة في الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات ومتعدية الحدود، ومنها الاجتماعي والثقافي المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي، وانفتاح الأنظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة ، والجوانب التكنولوجية أو التقنية المتمثلة في التقانة وبخاصة الصناعية والحربية

والكمبيوتر ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية.[1]

فالعولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع الدولي والتي كانت نتاج مجموعة من العوامل الأمر الذي سمح ببروز العديد من المؤشرات والتي تمثل ظواهر برزت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم وخاصة المجال التقني.

فلقد كانت المجتمعات الإنسانية تعيش في شكل تكتلات مستقلة عن بعضها البعض، ومع الاستمرار في التطور دخلت المجتمعات مرحلة الإقطاع (مُلاك المزارع) ولقد زادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد اكتشاف أمريكا ومع موجة التطور الصناعي الذي شهدته أوربا ليمتد الى باقي دول العالم مع ابتكار الآلات الصناعية (الثورة الصناعية).

ولقد زاد التطور في نهاية القرن العشرين بدرجات أكبر في مجالات عدة منها الاتصالات والمواصلات والبحث العلمي والصناعات التقنية... الخ، كما تطورت أساليب استخدام الطاقة، الأمر الذي ترتب عليه التغير في المبادئ الاقتصادية والسياسية والتركيبات الاجتماعية لأبنية تلك المجتمعات على نحو ما نشهد في العالم اليوم و هذه المرحلة تمثل مرحلة العولمة.[2]

---

(1) عبد الله أحمد المصراتي، "العولمة: المفهوم والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية في ظل التطور التاريخي"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.minshawi.com/other/globalization.htm

(2) نفس المرجع.

ولقد تعددت محاولات المفكرين في تحديد تعريف واضح للعولمة بحسب زاوية التحليل المستند إليها لتحديد مفهومها، يمكن حصرها في ثلاث مداخل أساسية **وهي:**

يشير **المدخل الأول** للعولمة كمجموعة مسارات متشابكة اقتصاديا ، ماليا ، تكنولوجيا ، ثقافيا ،سياسيا ، اجتماعيا وقيميا تشمل كل العالم و تحركه فواعل فوق وطنية (الأمم المتحدة ووكالاتها ، البورصات العالمية ،الشركات المتعددة الجنسيات، والمجتمع المدني العالمي) و حاصرة بذلك لدور الدولة .

بينما يحصر **المدخل الثاني** العولمة في محاولات مترابطة تهدف لتنميط القيم المحددة للسلوكيات الفردية بصفة تعكس توجهات عالمية نحو التجانس و التماثل من حيث القواعد ، القيم ، السلوكيات و الأذواق و تجعل العالم مجالا مفتوحا للاستهلاك المادي و القيمي .

أما **المدخل الثالث** فهو ذلك الذي ينظر للعولمة كحراك إنساني ،يتماشى وطبيعة الوضع الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ماديا و الغرب حضاريا. [1]

فالعولمة من خلال ما سبق ليست فقط ظاهرة كونية ولكنها حركية مستمرة تعكس طبيعة التفاعلات القائمة في

(1) أمحند برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، النظم السياسية المقارنة (محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009/2008)، ص:5- 6.

obeikandi.com

النظام الدولي ، والتي بدورها تعكس هيمنة العولمة على كل جوانب العلاقات الدولية حيث أنه وبحسب بعض الباحثين تمثل العولمة السياسية أكثر الأبعاد المهمة للعولمة "لأنها **لا تقوم فقط بإعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة بجعلها أكثر ارتباطا بمحورية الإنسان و حقوقه و لكن أيضا بتنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي و الوطني مع فرض تصورات منمذجة لأساليب الحكم** ."[1]

فالعولمة السياسية تهدف إلى خلق نموذج حكم عالمي يكون في نهاية الأمر صالحا لجميع الدول (نمذجة نظام الحكم) من خلال تبني الديمقراطية كنظام حكم باعتباره نظاما مرنا قادرا على التكيف مع متطلبات العولمة مما يُفضي إلى بناء تصورات موحدة حول العديد من القضايا على غرار حقوق الإنسان بغض النظر عن الديانة أو الثقافة.

بناء على هذا المنطق فان العولمة السياسية لا تعترف بسيادة الدول ولا بالحدود ولا حتى بخصوصية الدول ومن ثم شؤونها الداخلية بمعنى أدق فإن البيئة الداخلية للدول تكون مسرحا مفتوحا لجميع التفاعلات الواردة من النسق الدولي وخاصة في ظل تزايد أهمية دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسيير العلاقات الدولية وتحديدا إذا تعارضت مصالحها مع المواقف السياسية لدولها ويتجلى ذلك في تعارض المواقف السياسية والإستراتيجية للولايات

(1) نفس المرجع، ص: 6.

المتحدة الأمريكية من إيران، كوبا وليبيا قبل تحولات الانفراج منذ مطلع 2004 مع مصالح شركاتها في أسواق هذه البلدان.[1]

ب. التكتلات الاقتصادية:

يشير العديد من الباحثين على غرار وليد عبد الحي ان الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أعطت لمفهوم القوة أبعادا اخرى شغل العامل الاقتصادي معظم جوانبه على اعتبار أن "**فشل النظم الماركسية واقعيا، وفشل الأطروحات الكينزية هما مؤشران على أن الدول أصبحت لا تمثل إلا ميكانيزما واحدا من ميكانيزمات النظام الدولي بعد أن كانت الميكانيزم الوحيد، إضافة الى أن الاتجاه العام يدل على تجاوزها تدريجيا باتجاه مركزية عالمية تمر بأولى مراحلها وهي التكتل الاقتصادي الاقليمي**".[2]

فنهاية الحرب الباردة قللت من دور العامل العسكري لصالح القوة الاقتصادية فضلا عن الاهتمام المتزايد بالامن الاقتصادي بدل الامن العسكري بصورة نسبية وخاصة في ظل تزايد حركية العولمة كما سلف الذكر فاضحى الاتجاه العام للعلاقات الدولية منصبا نحو التركيز على اقامة التكتلات الاقتصادية الامر الذي أثر على انماط التفاعلات الدولية في هذه الفترة حيث أن **هذه "التكتلات**

---

(1) ابراهيم تيقمومين، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي أنموذجا"، رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2005).ص: 17.

(2) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشرق للاعلام والنشر، 1994، ص 174.

الاقتصادية تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت

جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة."[1]

فالتكامل لا يختلف عن شأن العولمة ، حيث لم يُتفق على تعريف واضح ومحدد له، ويأتي هذا الاختلاف تبعاً لرؤية كل باحث له.

فمن بين الباحثين نجد على سبيل المثال لا الحصر "بالاسا" الذي يعتبر التكامل "**عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، كما أنه وضع محدد أو حالة يمكن أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التمييز والتفرقة بين الاقتصاديات القومية.**"[2]

ويمكن أن يتخذ التكامل صوراً عدة تتدرج من إقامة منطقة للتجارة الحرة تلغى فيها التعريفات والقيود الكمية بين البلاد المشتركة وتحتفظ كل منها بتعريفاتها إزاء الدول الأخرى كحال الولايات المتحدة الامريكية بامتدادها الى المكسيك

---

(1) علي العدبه، "العولمة والتكتلات الاقتصادية"، متحصل عليه من الموقع:
Http: awu.dam.org/politic/9-10/fk019.htm

(2) نفس المرجع.

وكندا في اطار اتفاقية التبادل الحر الشمال الامريكي والتي تمثل سوقا يحوي 360 مليون نسمة ، إلى الإتحاد الجمركي حيث توحد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، مروراً بالسوق المشتركة حيث تلغى القيود على حركات عوامل الإنتاج كاشراف اليابان في شرق آسيا نظرا للامتداد الطبيعي لمجالها الاقتصادي على السوق الاسيوية، التي تساهم فيها أيضا النمور الاقتصادية الاربعة(تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية)، انتهاءاً بالتكامل الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية حيث تتوحد فيها السياسات النقدية والمالية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاوروبي وخاصة بعد توسعه الى أوربا الشرقية واعتماده للاورو كعملة موحدة.

3. ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في القارة الأوربية:

لقد أدّى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في أوربا الشرقية والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، مما أدّى إلى اتجاه الجماعة الأوربية إلى بناء ذاتها في نطاقها الجغرافي والذي توّج بانضمام عشر دول منها إلى الاتحاد الأوربي.

4. تأكيد انقسام العالم إلى دول الشمال ودول الجنوب:

تضمّ دول الجنوب الدول النامية في أفريقيا واسيا و أمريكا اللاتينية ، بينما تضمّ دول الشمال أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، ولقد انتظمت دول الجنوب في أول مؤتمر لها

في سنة 1964 فيما عُرف بمجموعة 77 والتي حاولت وضع إطار اقتصادي للتعامل مع دول الشمال، ودار الصراع حول أسلوب التعامل مع الفجوة الاقتصادية بينهما وركزت دول الشمال على فتح أسواق دول الجنوب أمام التجارة والاستثمار الأجنبي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ، وعلى اتباع الأسلوب الرأسمالي في التنمية ،بينما ركزت دول الجنوب على التنمية المخططة مركزياً وتوظيف أموال الدولة لتحقيق تلك التنمية وحماية أسواقها، وأهمها الحصول على شروط أفضل للتجارة مع دول الشمال والحصول على المعونات الاقتصادية في شكل منح وقروض ميسرة ، إلا أنه عقب انهيار الاتحاد السوفيتي نجحت دول الشمال في دفع دول الجنوب إلى قبول مفهوم الشمال للنظام الاقتصادي العالمي والذي توّج باتفاقية الجات الموقعة سنة 1994 التي بموجبها تّم إنشاء منظمة التجارة العالمية.[1]

المطلب الثاني
التغيرات القيمية للنظام الدولي

بعد انهيار الكتلة الشيوعية وتسارع وتيرة التفاعلات الدولية من زيادة أهمية العامل الاقتصادي وتطور مجالات العولمة وكذا هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مُجمل مجريات السياسة الدولية حيث انعكست كل هذه المعطيات على منظومة القيم الدولية فساد الحديث أكثر عن الديمقراطية في مقابل تراجع الفكر الشيوعي، وسادت نظريات كثيرة تحاول تفسير الواقع

(1) محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، القاهرة: منشورات جامعة القاهرة ، 2002، ص ص: 34- 36.

الـدولي لفـترة مـا بعـد الحـرب البـاردة أهمهـا نظريـة نهايـة التاريخ(فوكاياما) ونظرية صدام الحضارات(هانتغتن).

1. بروز قضايا جديدة على مستوى النظام الدولي :

تراجعت العديد من القضايا بعد نهاية الحرب الباردة، مثل صراع الشرق والغرب وسباق التسلح النووي والحرب الباردة، واتجه العالم إلى تقليص ترسانته النووية بدلاً من زيادتها ، وهذا ما تجسَّد في تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1995.

لقد برزت في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من القضايا العالمية والتي تهم جميع الدول، ومن أهمها قضية حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق عقب انتهاء الحرب الباردة، فحقوق الإنسان تتمثل في الحريات المدنية والسياسية، والحق في التمثيل والتعبير عن الآراء والأفكار والمعتقدات، والمشاركة العامة، والانتخابات، والتصويت، حيث كان انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1993 لحقوق الإنسان، الذي جاء بدعوة من الأمم المتحدة ممثلا بذلك نقطة هامة في تزايد اهتمام العالم بهذه القضية.[1]

ولقد مثلت قمة ريودي جانيرو عام 1992، والتي عرفت بقمة الأرض بمشاركة 160 دولة وبحضور 130 رئيس دولة مدى الاهتمام العالمي بقضية التدهور البيئي.كما تزايد الاهتمام الدولي

(1) عبد الخالق عبد الله ، "النظام العالمي الحقائق والأرقام" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 191 ، 1992 ، ص ص 54- 55.

أيضا بقضايا التنمية، والطفولة، والمرأة، والإرهاب، والمخدرات، والفقر.[1]

2. انهيار الإيديولوجيا وبروز التمايزات القائمة على المنشأ والانتماء والثقافة:

كانت الإيديولوجيا على مدى أكثر من نصف قرن عاملا محركا أساسيا في تفاعلات النظام الدولي، وهي مبنية على فكرة أن الخلاف مع الأخر ينبثق من الاختلاف معه في تقييم الأمور العامة، فلا يهم المنشأ أو الدين أو العرق، بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والآراء والأفكار، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي برزت التمايزات القائمة على المنشأ وعلى الانتماء والثقافة والدين، من خلال تعدد النزعات العرقية، مثل النزاعات في شرق أوربا وأفريقيا وأواسط أسيا .[2] في ذاق السياق برزت على الساحة الفكرية الدولية نظرتين الأولى نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتغنون والثانية نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما.

فاما "صامويل هنتغتون" (Samuel p. Huntington) ومن خلال نظريته (صدام الحضارات) افترض أن النزاع بين الحضارات سيكون سمة رئيسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث يقول هنتغتون: "**أفترض أن المصدر الأساسي للنزاع في العالم الجديد لن**

---

(1) عصام الدين جلال ، "قضايا الدين والنظام العالمي الجديد "، مجلة السياسة الدولية ، العدد110، 1992 ، ص ص75- 78.

(2) غسان سلامة ، "لتحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، 2003، ص ص10- 11.

يكون بالأساس إيديولوجيا أو اقتصاديا، الفجوة الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للنزاع سيكونان ثقافيان، ستبقى الدول-الأمم الفاعلين الأكثر قوة في الشئون العالمية لكن النزاعات الرئيسية في السياسة العالمية ستحدث بين أمم وجماعات تنمي لحضارات مختلفة سيسود صدام الحضارات السياسية العالمية، وستكون خطوط التماس بين الحضارات خطوط معارك المستقبل".(1)

بنا على ما سبق، يؤكد هنتغتون بأن معيار القوة الدولية تتحدد وفقا للابعاد الثقافية والحضارية، حيث يقول في هذا السياق:"**من المفيد جدا الآن، أن نصنف الدول لا على أساس نظمها السياسية والاقتصادية أو على أساس التنمية الاقتصادية لكن على أساس الثقافة والحضارة**"(2). ودعم رأيه من خلال تقديمه لمثال عن الحرب في البوسنة بأنها كانت حربا بين الحضارات كون أن أطرافها كانوا من حضارات مختلفة و مرتبطين بأديان مختلفة.

أما "فرانسيس فوكوياما"(Francis Fukuyama) فقد اعتبر في نظريته "نهاية التاريخ" مرحلة ما بعد الحرب الباردة آخر الحلقات في معارك التي تخوضها الليبيرالية والتي تُوجت –بحسبه- بانتصار تاريخي لهذه الايدولوجيا. فعمليا اتجهت العديد من الدول

---

(1) صمويل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، (تر:مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف)، الجماهيرية العربية الليبية: الدار الجماهيرية، (د.ت.ن) ص: 486.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الى التحول الى الديمقراطية وكذا تفعيل آلية المشاركة السياسية وتنظيم الاستفتاءات فيما يخص بعض الدول في تقرير مصيرها خاصة على الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي سابقا.

وحتى تضمن الأيديولوجية الليبيرالية تماسكها وبالتالي استمرارها فهي مُلزمة – بحسب وجهة نظر فوكوياما - أن توجه اهتمامها نحو الخطر المحتمل القادم من الجنوب وتحديدا الاسلام حتى وإن لم يكن يشكل تهديدا كبيرا للحضارة الغربية: "**صحيح أن الاسلام يشكل ايديولوجية منسقة ومتماسكة شأنه شأن الليبيرالية والشيوعية وأن له معاييره الأخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية كذلك فإن للاسلام جاذبية يمكن أن تكون عالمية. وقد تمكن الاسلام من الانتصار على الديمقراطية الليبيرالية في أنحاء كثيرة من العالم. وشكل كذلك خطرا على الممارسات الليبيرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها الى السلطة الاساسية بصورة مباشرة.**"[1]

فالحضارة الغربية لا تضمن تماسكها الا بوجود نقيض لها بحسب اعتقاد (François burgat) الذي يعتقد أن "**الحضارة هي مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو تمييزها الا بوجود الآخر، أي على مبدأ التعريف بالنقيض، فإذا سقط النقيض سقطت معه.**"[2]

---

(1) عليلي موني، مرجع سابق، ص: 18.

(2) Daniel.j.grange et François burgat : islam importé, islam exporté نقلا عن: مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الانسانية، العدد03، بسكرة: جامعة محمد خيضر، أكتوبر 2002، ص: 170.

وهو الأمر الذي دفع الغرب لجعل الاسلام يحل محل الشيوعية. ولقد تاكدت كل هذه النظريات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تم بناء تحالف دولي لما أصبح يسمى بظاهرة "الارهاب" والتي تُرجمت في التدخلات العسكرية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لبعض الدول الاسلامية كونها أضحت تمثل تهديدا واضحا للغرب من خلال سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وكونها تمثل احد أهم مصادر الارهاب –بحسب الولايات المتحدة- من خلال الاطاحة بنظام طالبان في اكتوبر 2001، وكذا الاطاحة بنظام صدام حسين في افريل 2003 ، وتصنيفها لدول اسلامية اخرى في دائرة الدول المارقة التي تسعى لاجتثاث انظمتها وهي كوبا، ايران، كوريا الشمالية، وسوريا، السودان، اضافة لليبيا التي هي محل دراستنا .[1]

(1) رضا دمدوم، "تأثيرات التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني"، رسالة ماجيستير.(جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 1999.2000) ص: 58.

obeikandl.com

المبحث الثاني
أثر نهاية الحرب الباردة على المنطقة المغاربية

كان لانهيار جدار برلين ونهاية الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي تأثير على باقي دول العالم، هذا الصراع الذي أفضى إلى انتصار الإيديولوجية الغربية الداعية إلى ضرورة فرض نموذج موحد على الدول خصوص تلك التي كانت موالية للاتحاد السوفيتي سابقا، هذا النموذج المتمثل في تبني الديمقراطية الغربية واقتصاد السوق.

والدول المغاربية ليست بمعزل عن هذه التحولات الدولية، حيث شهدت تغيرات داخلية وعلى مستوى سياساتها الخارجية، والتي سنتطرق لها ضمن نقطتين أساسيتين:

أولا: أوضاع المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة، وانطلاقا من هذه الأوضاع سنتطرق **ثانيا** لأهم قضايا سياستها الخارجية:

المطلب الأول
أوضاع المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة

سنُسلط الضوء من خلال هذا المطلب على دراسة أوضاع الدول المغاربية بعد نهاية الحرب الباردة من خلال إبراز الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمنطقة، حيث ستتم الدراسة وفقا للمستويات التالية:

1. **الأوضاع السياسية والأمنية.**
2. **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.**

الأوضاع السياسية و الأمنية:

1. الأوضاع السياسية:

شهدت النظم السياسية للدول المغاربية تحولات كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة، و هذا راجع بالأساس إلى تراجع شرعيتها أمام شعوبها و المجتمع الدولي على حد سواء، و ذلك بسبب سقوط الاتحاد السوفياتي(المعسكر الاشتراكي). فقد شكلت الأيديولوجية الاشتراكية الداعية لتحقيق المصلحة العامة و القائمة أساسا في تشكيلتها السياسية على نظام الحزب الواحد كمصدر لاستمرار أنظمتها، و التي مثلت أهم متطلبات فترة ما بعد الاستعمار و إعادة البناء بالنسبة لقادة وشعوب المنطقة.

إلا أن سقوط الاتحاد السوفياتي و الذي مثل في مضمونه سقوطا للأيديولوجية الاشتراكية، مقابل صعود الأيديولوجية اللبرالية الغربية. هذا إضافة للضغوط و المشاكل الداخلية خصوصا الاقتصادية منها و التي عانت منها دول المنطقة في هذه الفترة، كل هذه الظروف فرضت عليها ضرورة الانضمام لما سماه صامويل هنتنغتون بالموجة الثالثة للديمقراطية و الشروع في إجراء تعديلات دستورية و قانونية في أداء مؤسساتها السياسية.

من بين أهم الاصلاحات التي شهدتها هذه الدول جملة من التعديلات الدستورية، فقد شهد المغرب مراجعتين دستوريتين خلال التسعينات سنتي 1992 و سنة 1996. وأهم ما ميزها محاولة المؤسسة الملكية الانفتاح على المعارضة و منحها إمكانية المشاركة

في الحكومة و التي تعززت في دستور 1996 بتشكيل حكومة التناوب.[1]

وعموما يمكن إبراز أهم التحولات في المسار السياسي للمغرب خلال هذه الفترة فيما يلي:

- تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990.
- إحداث وزارة حقوق الإنسان سنة 1993.
- الانتخابات التشريعية سنة 1997.
- ميلاد تجربة التناوب سنة 1998.
- الولاية البرلمانية السادسة.
- انتقال الملكية سنة 1999.
- الانتخابات التشريعية في سبتمبر 2002.[2]

أما بالنسبة للجزائر، فإلى جانب مشروع الإصلاح السياسي الذي انطلق بالاستفتاء على دستور1989 رافق ذلك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها النظام السياسي منذ بداية الثمانينات مع بداية التوجه نحو إعادة هيكلة بعض المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي. ولعل أهم ما ميز النظام السياسي في هذه المرحلة هو تراجع لشرعيته، بخاصة في ظل الأزمة

(1) أمحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" متحصل عليه من موقع:
Http //al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf

(2) عبد الواحد بلقصري، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب"، متحصل عليه من الموقع: ***Http: awu.dam.org/politic/9-10/fk019.htm***

obeikandl.com

الاقتصادية التي مست الجزائر سنة 1986 فضلا عن الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة المنضوية تحت جناح جبهة حرب التحرير.

ولقد جرت أول انتخابات تعددية في الجزائر بعد التعديل الدستوري سنة 1989 وهي الانتخابات المحلية في12 جوان 1990 التي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن، إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35,2 % من المسجلين في الانتخابات، وبنسبة 54,2 % من المصوتين[1].

وهو ما اعتبره النظام مفاجأة غير متوقعة كون ذلك شكل تهديدا مباشر لمكانة حزب جبهة التحرير الوطني ومن ثم فقدانه لشرعيته، ولعل ما أكد هذا التوجه لدى النظام السياسي هو فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضا في الانتخابات التي جرت في ديسمبر 1991، حيث كان لهذه النتيجة عواقب وخيمة على ضوء رفض الجيش لها ومن ثم منعه لإجراء الدور الثاني منها.[2]

الأمر الذي أدى إلى قيام حرب أهلية شاملة وقف وراءها بعض الجماعات التي تُحسب على الجبهة الإسلامية للإنقاذ نتيجة رفضها

---

(1) العياشي عنصر، " التجربة الديمقراطية في الجزائر"، متحصل عليه من الموقع:
Alayachi -hu.tripod.com/ Alayachi 2.doc

(2) مصطفى محسن، "اشكالية الانتقال الديمقراطي في تونس، المغرب، الجزائر: دراسة مقارنة"، متحصل عليه من الموقع:
Http://www.ids.gov.s//ids-pdf/ issue 013

obeikandl.com

لتدخل الجيش في إنهاء المسار الانتخابي الذي حسم لصالحها. هذا من الناحية الأمنية، أما الناحية الدستورية فقد عاشت الجزائر مرحلة فراغ شبه تام إلى غاية إجراء أول انتخابات بعد أزمة 1991 وهي الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1995 وأسفرت عن فوز اليامين زروال، وما ميز هذه الفترة أيضا هو استمرار أعمال العنف.

- كما تم إجراء انتخابات رئاسية سنة 1999 التي ترشح لها العديد من مرشحي أحزاب المعارضة بالإضافة إلى مرشح حزب جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بوتفليقة غير أن اتهام أحزاب المعارضة النظام السياسي بوجود خروقات في العملية الانتخابية حتى قبل إجراءها، أدى إلى انسحابهم جماعيا وبقاء بوتفليقة المرشح الوحيد ففاز بها والذي اتخذ مبادرة المصالحة الوطنية لمواجهة الأزمة السياسية حيث التزمت فيه الدولة بالعفو عن العناصر المسلحة مقابل وقفها لعملياتها الدامية، ولا يزال عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر لحد الآن والذي أجرى تعديلا في الدستور مست المادة 77 منه حيث لم يعد يوجد تقييد في عدد العهدات الرئاسية للرئيس.[1]

- أما بالنسبة لتونس فبحسب كثير من الباحثين فإن النظام التونسي تميز بنوع من الاستقرار السياسي حيث تميز النظام السياسي في العهد البورقيبي (1957) بنوع من الجمود حيث أن الانتخابات التي كانت تجرى في كل مرة، و التي أفرزت المؤسسات التمثيلية كانت تعكس هيمنة الحزب الواحد – الحزب

(1) نفس المرجع.

الاشتراكي الدستوري – على الرغم من عدم معارضة الدستور قيام أحزاب سياسية أخرى.إلا أن حالة الاستقرار لم تدم في حياة النظام السياسي التونسي حيث حدث التغيير السياسي في تونس في 07 نوفمبر1987، باستحواذ الرئيس "زين العابدين بن علي" على السلطة، من خلال تنحيته للرئيس السابق "الحبيب بورقيبة" بناء على تقرير طبي يثبت عجز بورقيبة في أداء مهامه الدستورية، مستندا في ذلك إلى الدستور التونسي الذي يعطي الحق للوزير الأول أن يحل محل رئيس الجمهورية في حالة وفاة أو العجز أو أي عائق آخر[1]. كما تم تعديل الدستور سنة 1988 حيث أكد على النظام الجمهوري بحصر مدة الرئاسة في ولايتين اثنتين، كما أقر التعددية الحزبية دون قيد أو شرط.[2] كما تم إقرار القانون الدستوري سنة 1998 الذي أصبحت بموجبه قرارات المجلس الدستوري ملزمة لكل السلطات. غير أن تونس شهدت آخر مراجعة دستورية سنة 2002 من خلال استفتاء حيث تم إقرار الانتخابات الرئاسية على دورتين كما استحدثت غرفة ثانية بالبرلمان. **ومهما يكن من أمر فان بن علي لا يزال لحد اليوم رئيسا لتونس التي أقدمت على إجراء عدة انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية إلا أن الطابع العام المميز لها تميز بخاصيتين هامتين هما:**

1. وجود حزب مهيمن على الحياة السياسية والدستورية بالبلاد (الحزب التونسي الدستوري مهيمن).

---

(1) أمحمد الداسر، مرجع سابق.

(2) مصطفى محسن، مرجع سابق.

2. التوجه الليبرالي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال[1]

أما بالنسبة لموريطانيا التي تعرف مجتمعا قبائليا وعشائريا يتشكل من فصائل وعرقيات متشتتة، فإن العملية السياسية تبقى معقدة، حيث شهدت موريتانيا تطورات سياسية متلاحقة من المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال سنة 1959 ، ثم مرحلة المختار ولد دادة الذي جمع بين يديه كل السلطات بناء على دستور 1961 إلى مرحلة الانقلابات العسكرية التي أطاحت به سنة 1978 ، حيث استولى الضباط العسكريون بالسلطة، إلا أن فترتهم لم تعرف استقرارا كبيرا حتى مجيء معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع إلى السلطة سنة 1992 الذي عمل على إصدار دستور جديد وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في ظل التعددية الحزبية، كما أجريت انتخابات رئاسية خلال سنوات 1997و2003 على التوالي.[2]

2- الأوضاع الأمنية:

أضحت منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة منطقة حيوية في خريطة العلاقات الدولية لأسباب متعددة كونها مصدرا أساسيا للطاقة، ومنطقة جذابة للاستمارات الخارجية. كذلك فالمنطقة تشكل حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا وهذا ما يجعلها

(1) أمحمد الداسر، مرجع سابق

(2) نفس المرجع.

أكثر المناطق عرضة للتهديدات الأمنية القادمة من الداخل أو من الخارج: كالإرهاب والفقر، انتشار الجريمة المنظمة، والتطرف...[1]

3- مصادر التهديد الداخلية والخارجية في المغرب العربي:

يمكن تقسيم مصادر التهديد في المغرب العربي إلى داخلية وخارجية:

أ - مصادر التهديد الخارجية:

ويقصد بها مجموعة المتغيرات التي تنتج عن حركيات وأزمات تقع خارج مجال المنطقة وتشمل بالأساس خمس مصادر كبرى :

- السياسة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية للعالم العربي والإسلامي (العراق وأفغانستان...) والتي تنتج حالة الإحباط عند بعض الشرائح في المجتمع بشكل يغذي التطرف وينتج معه احتمالات الإرهاب" كما ظهر في تفكيك الشبكات الجهادية (التجنيد) المغاربة والتونسيون للذهاب إلى العراق".(2)
- انتشار الفقر و البؤس، حيث إن ازدياد الفروقات الشاسعة ما بين الأمم الفقيرة و تلك الغنية هو بمثابة قنبلة شديدة الانفجار اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا انطلاق من أن الفقر سيؤدي إلى

---

(1) مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، "الأمن وتحديات الاندماج الإقليمي في دول المغرب العربي"، متحصل عليه من:

www.dctcrs.org/55041htm

(2) نفس المرجع.

obeikandi.com

إضعاف المجتمعات عن طريق المواجهات و الاضطرابات والفوضى المدنية[1].

- انتشار وباء AIDS في إفريقيا مع احتمال انتشارها في الشمال بفعل الهجرة السرية و بناء شبكات الدعارة و التجارة الجنسية.[2]

ب- مصادر التهديد الداخلية: يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربة:

اقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات والمحروقات بالنسبة للجزائر و ليبيا و المعادن "الفوسفات" أساسا والنسيج فيما يخص المنتجات الصناعية بالنسبة للمغرب كما أنها اقتصاديات تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا "التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا و هذا ما يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية[3].

---

(1) علي أحمد، الطراح، غسان منير، حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ماي 2003، ص ص:11- 24.

(2) أمحند برقوق، "التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني"، محاضرات، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

(3) عبد النور، بن عنتر، "الاتحاد المغاربي..بين الافتراض والواقع"متحصل عليه من:
www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm

2- **واقع التجارة البينية المغاربية**: لا تتجاوز حجم التجارة البينية المغاربية 5٪ من وارداتها من التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي المقدرة بنحو 84 مليون دولار سنة 2002، فعلى سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر 5 %من وارداتها عن المشتقات النفطية في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية 2.5 مليون دولار بنفس السلعة من الخارج و تستورد الجزائر أقل من 2 % من وارداتها كالحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5ملايين دولار من السلع الغذائية من الإتحاد الأوروبي[1]، وهذا ما ينعكس بالضرورة على التنمية الداخلية البينية وكذلك على المستوى التعاون الأمني بمعنى ضعف التعاون الاقتصادي يستلزم ضعف التعاون الأمني و بالتالي ظهور مظاهر الجريمة المنظمة و التهريب.

3- **قضية الصحراء الغربية**: لم يعرف المغرب العربي الحديث مشكلة أكثر تعقيدا أو خطورة من مشكلة الصحراء الغربية، ولم تدخل الحكومات ما بعد الاستقلال في استنزاف متبادل منذ حروب التحرير حتى اليوم مثلما وقع مع هذه المشكلة التي لم تعرف نهاية بعد وليس بالأفق ما يبشر بحلها. وهذا ما يجعل قضية الصحراء العائق الأول في العلاقات البينية المغاربية.[(2)]

---

(1) محمد عاشور أحمد، علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: جامعة القاهرة، 2005، ص ص :267- 268.

(2) ديدي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005، ص ص 52- 69.

obeikandl.com

1. **الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية:** هذا بالنسبة للأوضاع السياسية و الأمنية، أما عن الأوضاع الاقتصادية بهذه المنطقة، فقد استقبلت الدول المغاربية مطلع التسعينات بمديونية كبيرة أثقلت اقتصادياتها و أضعفتها كما زادتها فقرا. و أمام قلة الإمكانيات زيادة حاجتها للواردات نتيجة لارتفاع الطلب الناجم عن النمو السكاني المتسارع، وجدت الدول المغاربية نفسها أمام حتمية اللجوء للأطراف الخارجية والمؤسسات الدولية بالتحديد من اجل إعانتها على إعادة إحياء اقتصادها. و الجدول التالي يوضح تطور ديون بعض الدول المغاربية منذ نهاية الثمانينات و مطلع التسعينات:

السنة	الجزائر			المغرب			تونس		
	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ (٪)	خدمات د/ص (٪)	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ (٪)	خدمات د/ص (٪)	م.خ ملايين دولار	م.خ ن.د.خ (٪)	خدمات د/ص (٪)
1984	12.05	20.24	33.60	10.16	83	24.80	37.07	46.10	24.2
1991	28.63	87.6	73.70	21.21	76.73	27.80	82.96	71.55	22.70
1994	27.12	84.75	39.30	21.90	69.40	-	94	59	19.80

م.خ: المديونية الخارجية. **د**: الديون.

ن.د.خ: الناتج الداخلي الخام. **ص**: الصادرات

جدول رقم (01): تطور المديونية الخارجية لدول المغرب العربي 1994/1984.

المصدر: مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الأهداف و الرهانات، .ص:113.

و مـن أجـل الـتخلص مـن المديونيـة و النهـوض بالاقتصـاد الوطني، لجأت دول المنطقة إلى صندوق النقد الدولي و الذي فرض عليها بدوره ما يسمى بإجراءات التعديل الهيكلي لاقتصادياتها وقد تجلت هذه السياسة في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

و بتظـافر الجهـود و سـعي دول المنطقـة لرفـع مسـتوى الأداء الاقتصادي فقد تمكنت هذه الدول من الخروج من مرحلة الأزمة الخانقة إلى التحسن نوعا ما مع مطلع القرن الواحد و العشرين.

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول، و إن كانت تختلف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من قطر لآخر، فاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2008 نسجل النسب التالية:

الدولة	نسب نمو الناتج المحلي (٪) لسنة 2006	نسب نمو الناتج المحلي لسنة(٪)2007
موريتانيا	11.4	0.9
ليبيا	5.2	8.6
تونس	5.4	6.3
الجزائر	2.5	4.6
المغرب	8.0	2.2

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2008، جامعة الدول العربية، 2009

(1) أمحمد الداسر، مرجع سابق.

شرح الجدول:

- بالنسبة إلى ليبيا فإن النشاط في مجال النفط والغاز يمثل نشاطا رئيسيا حيث يساهم مساهمة كبيرة في حجم الناتج المحلي حوالي 65 ٪.
- بينما يمثل في الجزائر مع قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية حوالي 60 ٪ وبناء عليه فإن أسعار هذه المواد العالمية تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهاتين الدولتين.
- أما بالنسبة للمغرب فإن قطاع الخدمات يساهم بحوالي 40 ٪ والصناعة بحوالي 35 ٪ أما الزراعة فتساهم بحوالي 22 ٪ من الناتج المحلي.
- أما تونس فهي تقترب من حال المغرب حيث يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى 55 ٪ وتليه الصناعة بحوالي 32 ٪ ثم الزراعة في حدود 14٪.
- وفي حالة موريتانيا فإن الزراعة والصناعة والخدمات تساهم بنسبة 25 ٪، و 29 و 42 ٪ على التوالي.[1]

فاقتصاديات أقطار المغرب العربي ترتبط بالعلاقات الخارجية حيث تمثل الصادرات ما يزيد عن60٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي على مستوى متوسط أقطار المنطقة، وهذا يؤكد ما تمت الإشارة إليه في النقطة السابقة من ارتباط اقتصاديات هذه الأقطار بالتجارة الخارجية .

---

(1) نفس المرجع.

obeikandi.com

إن كافة أقطار المغرب العربي تستعمل الدين الخارجي لكنها تختلف من قطر لآخر، ففي حالة تونس فإن الدين الخارجي يقدر بحوالي 11.6 بليون أو حوالي 58 ٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحال بالنسبة للمغرب والتي يقدر الدين الخارجي فيها بحوالي 20 بليون دولار أو حوالي 48 ٪ من حجم الناتج المحلي، أما بالنسبة للجزائر فإن الدين الخارجي يصل إلى حوالي 20 بليون دولار إلى أنه يمثل حوالي 37 ٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي حالة ليبيا فإن حجم الدين الخارجي لا يتجاوز 4.7 بليون دولار وهو يمثل حوالي 15 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ولا تتوفر إحصائيات دقيقة عن الوضع في موريتانيا بالنسبة للدين الخارجي.

مما سبق يمكن أن تتصف البنية الاقتصادية باعتماد اقتصاديات أقطار المغرب العربي على تصدير مادة أو أكثر من المواد الخام وهي اقتصاديات تابعة لدرجة كبيرة باقتصاديات العالم المتقدم خاصة أوربا، وتعاني كافة القطاعات باقتصاديات هذه الأقطار بضعف الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة والزراعة وبالرغم من ضخامة حجم الدين الخارجي بالنسبة لحجم الناتج المحلي إلا أن أقطار هذه المنطقة لا يمكن اعتبارها استثناء بالنسبة لأوضاع الأقطار النامية في منطقة أخرى.[1]

(1) مصطفى الصالحين الهوني، مصطفى الصالحين الهوني، "كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي؟ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي"، مداخلة في الندوة السادسة : "المغرب العربي في مفترق الشراكات"، مركز جامعة الدول العربية –تونس، 31 ماي 2007، ص ص : 65- 66.

obeikandl.com

أما اجتماعيا، فيبلغ عدد سكان أقطار المغرب العربي حوالي 85 مليون نسمة أي حوالي 27 ٪ من سكان الدول العربية، و يقدر عدد السكان الذين هم أقل من سن 20 سنة بحوالي 50 ٪ من إجمالي عدد سكان المغرب العربي، ويعني هذا بأنها مجتمعات شابة وسيؤدي هذا إلى ارتفاع نسبة حجم القوة العاملة المنتجة مستقبلا، كما يعني ارتفاع نسبة العمالة وضرورة مواجهة احتياجات هذه الشريحة من تسهيلات صحية وتعليمية واجتماعية.[1]

أما نسبة البطالة فهي في ارتفاع مستمر حسب النسب المعلن عنها في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن الجامعة العربية لسنة 2008 كما هو مبين في الجدول التالي:

الدولة	السنة	معدل البطالة(٪)
موريتانيا	2004	32.5
ليبيا	2004	17.5
تونس	2006	14.3
الجزائر	2006	12.3
المغرب	2006	9.7

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008 ، جامعة الدول العربية، 2009

(1) نفس المرجع، ص: 64

obeikandl.com

شرح الجدول:

يرجع ارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول المغاربية إلى عدة عوامل أهمها:

1. تذبذب معدلات النمو الاقتصادي.
2. تراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية.
3. انخفاض طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال في عدد من الدول العربية.
4. عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص.

المطلب الثاني

السياسات الخارجية للدول المغاربية بعد الحرب الباردة

كان للأوضاع الداخلية(حتمية التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية..) من جهة، والتحولات التي شهدتها البيئة الدولية لفترة ما بعد الثنائية من جهة ثانية، تأثيرات مباشرة على السياسات الخارجية للدول المغاربية خصوصا فيما يتعلق بمسالة تحديد الأهداف و التوجهات، فعلى ضوء هذه المعطيات كانت توجهات الدول المغاربية في علاقاتها الخارجية منصبة نحو الاستفادة من ميزان القوى الجديد الذي فرضته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال تفعيل روابطها مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية كقطبين متنافسين نظرا

obeikandi.com

للأهمية الإستراتيجية التي تحتلها منطقة المغرب العربي إن اقتصاديا (كسوق جديدة و واسعة للسلع و الاستثمارات الخارجية) أو سياسيا و خصوصا أمنيا (كدرع أمام المخاطر و التهديدات القادمة من الجنوب)، حيث طرحت هذه الأهمية أمام دول المنطقة العديد من المبادرات و المشاريع الدولية لاستقطابها يمكن إدراجها فيما يلي:

I. المبادرات الأمريكية:

1- مبادرة إيزنشتات :

تعتبر" مبادرة إيزنستات "أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعينيات تحديدا، حيث جسدت على المستوى الاقتصادي، عودة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة، حيث أعلن عنها رسميا من طرف نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية" ستيوارت إيزننستات" سنة 1998 بتونس الذي أكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر، المغرب وتونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة.[1]

كما تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في مضاعفة استثماراتها في هذه البلدان أي الجزائر، المغرب وتونس التي تملك

(1) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص: 116.

obeikandi.com

سوقا من 80 مليون شخص وإنتاج داخلي خام بإجمالي 137 مليار دولار.

وقد كان إدراج" مبادرة إيزنستات "تدريجيا في الدول المغاربية المعنية، فكانت البداية بتونس التي عرض فيها صاحب المبادرة ستيوارت إيزنستات لأول مرة مشروعه خلال زيارة رسمية 16جوان 1998 ، ثم بعد ذلك المغرب وأخيرا الجزائر التي تلقت أول اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة الأمريكية -المغاربية في 08 نوفمبر 1998 بمناسبة زيارة رسمية لايزنستات إلى الجزائر.[1]

- وعموما فإن **مبادرة "إيزنستات"** تتميز **بالخصائص** التالية:[2]

- تحديد إطار المغرب العربي المعني بالشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبادرة إيزنستات بثلاث دول(الجزائر، المغرب، تونس) كمرحلة أولى بحيث تستثني كل من ليبيا وموريتانيا من هذه المبادرة لأسباب سياسية بالنسبة للأولى واقتصادية بالنسبة للثانية.
- ظل انضمام ليبيا لمبادرة إيزنستات أو أي إطار بديل للشراكة الأمريكية -المغاربية واردا في تلك المرحلة- التي لم تكن تشهد بعد تطورات الانفراج بين ليبيا و الولايات المتحدة الأمريكية- بحكم ضغط المنافسة الأوروبية في هذا الاتجاه

(1) نفس المرجع، ص:118.

(2) نفس المرجع، ص ص:117- 119.

والمصالح الاقتصادية والاستثمارية الكبرى للشركات الأمريكية في هذا البلد الذي يعتبر إلى جانب الجزائر أحد أقطاب السوق النفطية في المنطقة.

- وفيما يتعلق بموريتانيا، فإن التحاقها بمبادرة إيزنستات للشراكة الأمريكية -المغاربية ظل في تلك الفترة مرهونا بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها، وكان إيزنستات يعتقد أن إدماج هذا البلد في المبادرة الأمريكية سيتحقق تلقائيا في حالة نجاح هذه المبادرة .
- الاعتماد على حوار سياسي دائم متواصل على أعلى مستوى بين المسئولين الأمريكيين من جهة ونظرائهم المغاربيين في كل من الجزائر، تونس والمغرب من جهة أخرى. ويدعم هذا الخيار ضرورة ارتكاز الشراكة الاقتصادية الأمريكية -المغاربية على أسس سياسية تعكس قناعة الطرفين في تشجيع هذه المبادرة الاقتصادية بتوفير كل شروط نجاحها سياسية كانت (تجاوز الخلافات السياسية والحدودية المغاربية- تسوية قضية الصحراء الغربية)،أو اقتصادية (إنشاء سوق إقليمية مغاربية مشتركة).
- ترتكز "مبادرة ايزنستات" على القطاع الخاص أساسا كمحرك رئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي، بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغاربية دون أن تتدخل مباشرة في تحديد اختياراتهم الاقتصادية والاستثمارية،

obeikandl.com

بحيث تكتفي في تفعيل هذه الشراكة الاقتصادية مع منطقة المغرب العربي بدور" الوسيط المحفز" وليس" كفاعل رئيسي".

- الرهان على سوق مغاربية مشتركة قادرة على استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأمريكية والأجنبية .ويوضح ستيوارت ايزنستات هذا" المنظار الشراكي "بقوله":**إن مبادرة ايزنستات لن تتعلق بتسوية تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية في محور العلاقات الثنائية الاقتصادية مع كل بلد من المغرب العربي على حدا مهما كانت أهمية هذه العلاقات . فالأمر يتعلق بالعكس، بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على تدعيم متواصل للروابط الاقتصادية في منطقة المغرب العربي".**(1)

- تشجيع الدول المغاربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية والحدودية لضمان أكثر سيولة في المبادلات التجارية بين دول المنطقة.

- تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمار والتجارة الخارجية في دول المنطقة من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، ويدخل في هذا الإطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية.

---

(1) سمير صبح، "هل نحن أمام مغرب عربي أمريكي؟"، ص ص: 32- 34. متحصل عليه من الموقع:

www.diva-portalOrg/diva/getdocumenturn_fulltext.pdf

obeikandl.com

- الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر في منطقة المغرب العربي في آجال 2005 ويعتبر هذا المشروع محور رهانات مبادرة إيزنستات التي كانت تسعى لكسب منافسة" السباق ضد الوقت "مع الاتحاد الأوروبي الذي يراهن على إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر مع دول منطقة المغرب العربي في آجال 2010.

- الاعتماد على غرف التجارة الأمريكية -المغاربية التي تعمل على توفير شبكة العلاقات والاتصالات بين رجال الأعمال بين الطرفين، حيث بادرت عملها اعتبارا من سنة1999 أين تم عقد أولى اجتماعاتها في الدار البيضاء بالمغرب من خلال الغرف التجارية التونسية - الأمريكية، المغربية - الأمريكية، والجزائرية -الأمريكية، قبل أن يعقد لقاء وزاري في هذا الإطار بواشنطن من 20 -30 أفريل من نفس السنة.

- قد بادرت الدول المغاربية، وفق منظورها لأولويات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، **بمجموعة من الاقتراحات يمكن ذكر أبرزها:**

1. تغيير الإطار القانوني للمبادلات التجارية، ومن ثم تعويض إطارها السنوي بمعاهدة دائمة ومفتوحة على غرار اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط.

2. توزيع الاستثمارات الأمريكية وفقا لخريطة مراكز القوة والميزات الاقتصادية في كل بلد من دول منطقة المغرب العربي، وعلى أساس هذه الخريطة يمكن للأمريكيين الاستثمار، على سبيل المثال، في الزراعة الغذائية بالنسبة للمغرب، الطاقة بالنسبة للجزائر ومجال المالية والصناعة في تونس.

3. إلا أن هذا الاقتراح الذي تقدمت به غرفة التجارة التونسية - الأمريكية، قابله تحفظ الطرف الجزائري الذي يدعو الأمريكيين إلى تنويع استثماراتهم في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة وعدم التركيز على قطاع الطاقة والمحروقات كما هو الشأن بالنسبة للجزائر وتوسيع دائرة الاستثمارات الأمريكية - في الجزائر خاصة إلى قطاعات السكن، الاتصالات والصناعات الغذائية وهو ما حرصت الجزائر على تأكيده خلال الزيارة الرسمية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لواشنطن 12- 14 جويلية 2001.

4. تحويل جزء من ديون الدول المغاربية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة[1].

- وقد شهدت مبادرة"إيزنستات "انطلاقة طموحة منذ 1998 قبل أن يتراجع صداها تدريجيا بسبب مغادرة ستيوارت إيزنستات

(1) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق،ص: 120.

الإدارة الأمريكية بعد انتخاب إدارة جورج .بوش في عهدته الأولى، ليطلق عليها إسم" الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا ".

2. مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط" – MEPI-:

تم إطلاق" مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط " في ديسمبر 2002 ،على أنقاض مبادرة"إيزنستات"، وبعدها "الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا" التي تزامنت والإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 .

- وتشمل"مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط 14دولة عربية موزعة على ثلاثة مكاتب جهوية، تونس(المغرب العربي)، مصر (الشرق الأوسط)، و أبو ظبي (منطقة الخليج) . ويغطي مكتب تونس الدول المغاربية الثلاثة :الجزائر، تونس والمغرب.[1]

لقد جاء هذا المشروع في ظل محددات أنتجتها أو ساهمت في إنتاجها سياقات متعددة تتمثل في[2]:

أولا: أنها تأتي في سياق المعطى الجيوسياسي الجديد الذي هيمن على السياسة الأمريكية منذ 11 سبتمبر 2001، والمتمثل في إعطاء الأولوية لما يسمى بإستراتيجية مواجهة الإرهاب من منطلق أنه

(1) Us department of state, Middle East partnership initiative. ***http://mepi.state.gov***

(2) غالب عبد المجيد، التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة المغاربية"، متحصل عليه من الموقع: ***http://www.cmes-maroc.com/ar/index.php?***

هو ما يهدد العالم وما يرتبط به من تخوفات مبالغ فيها بامتلاك بعض الدول لأسلحة الدمار الشامل.

ثانيا: يرتبط بالمقاومة التي تواجهها الإدارة الأمريكية عالميا، لفرض تصور أحادي للعالم يعتمد على القوة وتفضيل المصلحة الأمريكية، دون استشارة الحلفاء بمن فيهم الأوروبيون أنفسهم.

ثالثا: المعاينة التي تنطلق منها الإدارة الأمريكية للأوضاع في العالم العربي، التي تستحضر مرجعيات متنوعة من خلاصات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ودراسات خبراء عرب أنفسهم.

- ويقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث ركائز أساسية لسد النواقص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، **هذه الركائز الثلاث هي:**

أ - تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.

ب- بناء مجتمع المعرفة.

ج- توسيع الفرص الاقتصادية

إلا أنه وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي والذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في بعض دول المغرب العربي، والتي منحت من خلاله إلى تعزيز حضورها الثقافي في هذه الدول لمنافسة الحضور الثقافي الأوروبي، فقد بقي مشروع الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي يواجه تحديات جغرافية وعقبات تاريخية وثقافية ويمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

(1) نفس المرجع.

- تستأثر دول الاتحاد الأوروبي منذ عقود بنحو ثلثي المبادلات المغاربية مع الخارج، ما جعل إقامة شراكة معها تطويرا لعلاقات قائمة، بل تجديدا لاتفاقات التعاون التي أبرمت في أواسط السبعينات من القرن العشرين، فيما يشكل التبادل التجاري والتعاون الاستثماري مع الولايات المتحدة عنصرا حديث العهد وليس له جذور ولا تقاليد مع النخبة الاقتصادية المغاربية .
- يشكل بعد المسافات عائقا حقيقيا أمام إمكان تطوير التبادلات التجارية بين المغرب العربي والولايات المتحدة، لأن كلفة النقل الباهضة تزيد من الكلفة النهائية للمنتوجات، أما التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، فإنه يكتسب من هذه الزاوية ميزات تفاضلية لا يمكن للسلع الأمريكية أن تجاريها.

II.المبادرات الأوروبية:

1. الشراكة الاورومتوسطية:

رغم قدم ملف الشراكة مع الدول الأوربية في السياسات الخارجية للدول المغاربية إذ يعود إلى ستينات و سبعينات القرن الماضي، إلا أن موضوع تطوير و توسيع أفق الشراكة قد مثل جوهر اهتمام الدول المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

فتونس و المغرب ارتبطت بالمجموعة الأوربية نظرا لارتباطهما بفرنسا بعد التوقيع على اتفاقية الانتساب للمجموعة في مارس 1969. وفي إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي انتهجتها

المجموعة الأوربية ما بين 1972- 1989 وقعت كل من تونس في 25- 04- 1976، والجزائر في 26 أفريل، و المغرب في اليوم الموالي على اتفاقيات الشراكة و التي بموجبها قدمت المجموعة مساعدات مالية لهذه الدول.[1]

أما بعد الحرب الباردة، فقد طرح مشروع الشراكة الاوروميتوسطية فعليا خلال ندوة برشلونة في 27و 28 نوفمبر 1995 من خلال إنشاء مجموعة اقتصادية تضم 27 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية من ضمنها الدول المغاربية باستثناء ليبيا بسبب الحصار الدولي المفروض عليها هدفها "إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار"و"تطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب "في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط[2].

و قد تضمن "مشروع برشلونة" ثلاثة محاور أساسية هي:

1- **الشراكة السياسية والأمنية** : وضع مجال مشترك للسلم والاستقرار حيث يؤكد هذا الإطار على: احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية، التسامح الديني والثقافي ويعكس هذا المحور التوجه الإستراتيجي الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي تحديدا في إطار من "التعاون" و"التنافس" مع الولايات المتحدة

(1) نازلي معوض أحمد، "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوربية". مجلة السياسة الدولية. العدد :73.أ كتوبر 1983، ص:41

(2) إبراهيم تيقمونين ، مرجع سابق، ص ص:103- 104.

الأمريكية التي عززت تواجدها في المنطقة المتوسطية بعد حرب الخليج (1990- 1991).

ويسيطر على الخطوة الأوروبية في هذا المجال عامل "الهاجس الأمني" ومخاطر زعزعة الاستقرار في المجال المتوسطي من عدة مستويات: الضغط الديمغرافي، الهجرة غير الشرعية،

تصاعد موجة التطرف الديني ، بروز المجموعات الإسلامية ذات التعبيرات المسلحة ، الجريمة المنظمة...

2- **الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية** وتتضمن: تطوير الموارد البشرية، تشجيع التفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية.

3- "**الشراكة الاقتصادية والمالية** : إقامة منطقة للرفاهية المشتركة والذي يراهن محوريا على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر أورو - متوسطية في آفاق سنة2010 تضم حوالي أربعين بلدا وثمانمائة (800) مليون مستهلك.[1]

و بعد مرور عشر سنوات –كما كان متفق عليه ضمن الاتفاقية- من تطبيق الاتفاقية و التي أعقبت بالعديد من الاتفاقيات المكملة و المطورة للشراكة (من بينها :مؤتمر يالطا 1997، مؤتمر فآليتا 1997، مؤتمر شتوتجارت الأول 1999 والثاني في 2000 ، مؤتمر فآليتا 2002) انعقدت القمة الأوروبية المتوسطية بتاريخ 27 نوفمبر 2005، في برشلونة بعد عشر سنوات

(1) نفس المرجع، ص ص:104- 105.

على انطلاقة الاتفاقية، تصدرت موضوعات الهجرة والإرهاب بشكل لافت للنظر جدول أعمالها، وكانت المفاوضات صعبة. لقد ضمت هذه القمة إلى جانب الأعضاء ال25 في الاتحاد الأوروبي، والعديد من دول جنوب حوض المتوسط : المغرب والجزائر وتونس، ذلك بالإضافة إلى خمس دول مراقبة أو مدعوة للشراكة والتي من بينها ليبيا وموريتانيا. و قد ركز ممثلو الـ40 دولة المدعوة إلى القمة على موضوعين رئيسيين: الإرهاب الدولي وموجة الهجرة القادمة من الجنوب. وقد رأت انه على القمة أن تشكل انطلاقة أساسية في مكافحة الإرهاب ذلك في الوقت الذي ما زال فيه تحديد كلمة الإرهاب موضع جدل. هذا إلى جانب دراسة بعض القرارات التي تهدف للسيطرة على الهجرة من جنوب الصحراء وتقديم مساعدات مالية إلى الدول التي تنطلق منها الهجرة أو تمر بها.[1]

وقد كان تفاعل الدول المغاربية متباينا حول مشروع الشراكة الاورمتوسطية يمكن دراسته من خلال تتبع مسار انخراطها بإيجاز فيما يلي:

- فالنسبة **للجزائر** فقد شرعت في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 1994 واستمرت بوتيرة متقطعة و متعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة – بسب آثار الأزمة التي مرت بها الجزائر طيلة عشرية كاملة منذ بداية التسعينيات - حيث تم التوقيع

(1) فيوليت داغر، " محصلة الشراكات بعد عشر سنوات". متحصل عليه من موقع:
http://www.nufooz.com/ar/article/content/miscellaneous-news.

رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002بفلانسيا.(*)

إلا أن المركز المحوري الذي تحتله الجزائر- إلى جانب ليبيا - في خريطة تموين أوروبا بالغاز والنفط، كموارد إستراتيجية في مجال الصناعة، حيث تصدر الجزائر 95٪ من إنتاج الغاز و 52٪ من النفط لدول أوروبا، جعل الجزائر تطالب بـ" إطار تفضيلي " في مسار الشراكة الأورو- مغاربية ، من خلال التركيز على النقاط التالية: (1)

- اعتماد التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية لحماية المنتوج الوطني في المرحلة الانتقالية من الإصلاحات الاقتصادية ورفض منطق" الغزو "التجاري لمنطقة التبادل الحر التي تراهن عليها أوروبا لضمان تدفق منتوجاتها في سوق استهلاكية مغاربية تفوق 80 مليون نسمة.
- التأكيد على رفع القيود التمييزية المفروضة على رعايا دول المغرب العربي في مجال تنقل الأشخاص ومن ثم الدعوة إلى وضع إطار جديد للاتفاقيات في هذا المجال.

(*) صادق البرلمان الأوروبي على اتفاقية الشراكة مع الجزائر يوم 10 أكتوبر 2002 (بأغلبية 450 صوت "نعم"، مقابل 10 أصوات "لا"، و20 "امتناع")، فيما صادق البرلمان الجزائري على هذا الاتفاق يوم 14 مارس 2005.للمزيد أنظر: إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص 109.

(1) نفس المرجع، ص:110.

- رفض منطق مشروطية المساعدات المالية والاقتصادية الأوروبية بمبدأ " حق النظر " في مجال تقييم وضعية المسار الديمقراطي وحقوق الإنسان في الجزائر . وهو" الاصطدام "الذي تأكد أكثر خلال" الأزمة الجزائرية " في العشرية الأخيرة مما ساهم في إبطاء وتيرة مفاوضات الشراكة بين الطرفين ،وتعثرها في مناسبات عديدة.
- مطالبة الجزائر بتحويل ديونها مع دول الاتحاد الأوروبي إلى تمويل المؤسسات العمومية التي دخلت مسار الخوصصة، وكذا دعم إعادة هيكلة نظامها البنكي والمالي ووضع سوق للبورصة.

وقد استفادت الجزائر في إطار الدعم المالي خلال البروتوكولات المالية الأربعة لفترة 1976- 1996، من مجموع 949مليون أورو، توزعت على النحو التالي 114 مليون أورو، 151 مليون، 239 مليون، ثم 445 مليون أورو خلال فترة البروتوكول الأخير من هذا البرنامج(1991- 1996)، كما عادت للجزائر حصة 164 مليون أورو في إطار برنامج" ميدا **1**، وبلغت المساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج" ميدا "**2** حوالي 55 مليون أورو لسنة 2004.[1]

◄ بالنسبة **لتونس** فتعد أول البلدان المغاربية التي وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في17جويلية 1995، بحيث يُعتبر بحسب كثير من المتابعين" البلد النموذج " لإطار الشراكة الأورو- مغاربية لما سجل من تقدم كبير في تطبيق برنامج الشراكة

(1) علاقة الجزائر بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، متحصل عليه من الموقع:
http://www.dz-eudel.com

مع الاتحاد الأوروبي الذي شرع فيه منذ **1996**، حيث و بفضل قدرتها الكبيرة في استيعاب القروض في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تمكنت تونس من توظيف كل مخصصاتها المالية من مختلف برامج هذه الشراكة.

وقد تحصلت تونس على مجموع 742 ملايين أورو موزعة على أربع بروتوكولات مالية خلال فترة 1976- 1996، **وكانت مقسمة على النحو التالي:**

- 59 ملايين أورو(1976- 1981).
- 139 ملايين أورو(1981- 1986).
- 224 مليون(1986- 1991).
- 284 مليون (1991- 1996).

كما استفادت تونس خلال برنامج" ميدا "1 الممتد على فترة 1999 - 1996 من حصة 428 مليون أورو، فيما كانت حصتها خلال سنة 2004 ما يعادل 24 ملايين أورو. وقد استطاعت تونس بفضل برنامج" ميدا "للشراكة تحسين الوضعية التأهيلية لـ600 مؤسسة مما سمح لها بالاستفادة من مخصصات مالية (مساعدات) إضافية (100 مليون أورو)عن حصتها الأصلية في برنامج" ميدا" .[1]

(1) علاقة تونس بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، محصل عليه من الموقع:
http://www.ce.intl.tn

obeikandl.com

◄ وفيما يخص **المغرب** فقد وقع هو الآخر على اتفاق الشراكة الأورو– متوسطية في 26فيفري 1996 بعد أن بادر منذ 1984بطلبات رمزية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما وقع يوم 7 مارس 1997 على معاهدة تمويل "تسهيلات للتعديل الهيكلي " بهدف دعم جهود الاقتصاد المغربي في انفتاحه على السوق الحرة. ويرمي هذا الدعم المالي الأوروبي إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية **وهي**[1]:

1. تطوير الموارد البشرية والحماية الاجتماعية.

2. تخفيض عجز الميزانية.

3. إصلاح المنظومة الضريبية.

4. إصلاح القطاع المالي.

5. دعم مسار الخوصصة وسياسة تحرير الصرف.

ويشكل "ملف الصيد" نقطة الخلاف الرئيسية في المفاوضات الأو رو-مغربية، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي لتجديد الاتفاق حول الصيد الذي يربط الطرفين، فيما أبدت الرباط معارضتها لتمديد هذا الاتفاق الذي بلغ نهاية صلاحيته في نهاية عام 1999، حيث يطالب الطرف المغربي بتقليص نشاط الأساطيل الصيدية الأوروبية في المياه المغربية.[2]

---

(1) علاقة المغرب بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوربي، متحصل عليه من الموقع:
http://www.delmar,cec.eu.int

(2) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص 108.

obeikandi.com

- وقد استفاد المغرب من أربع بروتوكولات مالية خلال فترة1976 - 1996بمجموع 1,091مليار أورو موزعة على النحو التالي: 130 مليون أورو1981- 1976 ، 199 مليون أورو 1981- 1986، و 438 مليون أورو خلال فترة 1991- 1996 ، كما استفاد المغرب من حصة 660 مليون اورو لحساب برنامج ميدا "1" الممتد على فترة 1996- 1999، كما بلغت حصته من برنامج ميدا "2" 156 مليون اورو خلال عام 2004.[1]

◄ أما عن **موريتانيا** فان انضمامها للشراكة الاورمتوسطية ارتبط بمشروطية الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات أكثر تحررية وليبرالية للنظام الاقتصادي وإحلال مزيد من الديمقراطية في النظام السياسي الموريتاني الذي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية، ومهما يكن من أمر فإن موريتانيا تشارك في إطار هذه المبادرة الأوربية كعضو ملاحظ منذ 1995.

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين اللجنة الأوروبية وموريتانيا تبقى القضايا المتعلقة بقطاع الصيد تتصدر مفاوضات الطرفين، علما أن موريتانيا استفادت من التوقيع مع بروكسيل 26- 27- أكتوبر 1997 على أهم اتفاقية في مجال الصيد- بعد المغرب - لمدة خمس سنوات تقضي بانفتاح أكبر للمياه الإقليمية الموريتانية - باعتبارها من أكثر المياه غنى بالثروة السمكية في العالم – على

(1) علاقة المغرب بمسار الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مرجع سابق.

obeikandl.com

بواخر الصيد الأوروبية ،في المقابل منح الاتحاد الأوروبي موريتانيا تعويضا ماليا سنويا بـ5 ، 51 مليون أوقية.[1]

◄ أما فيما يتعلق توجه **ليبيا** نحو الشراكة الاورومتوسطية فسيتم تناوله في إطار الفصل الثالث كونها تمثل الإطار النموذجي لهذه الدراسة ونظرا لارتباط سياسة ليبيا الخارجية بتحولات أملتها عليها بيئتها الداخلية وتحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة كما سيأتي بيان ذلك.

2- الاتحاد من أجل المتوسط:

ترجع أولى إرهاصات هذا المشروع، في خضم الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وخلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولوز يوم 7 فبراير 2007 تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوزيع" مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة.

وبعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية، قام ساركوزي بزيارة إلى المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم 22 أكتوبر 2008 عن مشروعه الرامي إلى بناء "الاتحاد المتوسطي" حيث اعتبر أن" **مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب، وبإداراتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا وأخلاقيا وروحيا...مستقبل أوروبا يكمن في الجنوب ومستقبل إفريقيا يوجد في الشمال، أوجه نداءا**

(1) إبراهيم تيقمومين، مرجع سابق، ص 113.

obeikandl.com

لكل من يستطيع التجند من أجل اتحاد البحر الأبيض المتوسط باعتباره محور المنطقة الأورو ـ افريقية".[1]

كما شكل اللقاء الذي عقد في روما بتاريخ 20 ديسمبر 2008 بين كل من الرئيس الفرنسي ساركوزي، ورئيس الوزراء رومانو برودي، ورئيس الوزراء الاسباني زاباطيرو والذي خصص لبحث الخطوط العامة لمشروع "الاتحاد المتوسطي" محطة بارزة حيث اختتم بمؤتمر صحافي مشترك أطلق خلاله ما سمي بـ"نداء روما الاتحاد المتوسط" الذي تضمن أفكار وأهداف المشروع المنشود.[2]

كما أن هذا المشروع في صيغته الأولى "الاتحاد المتوسطي" خلف ردود فعل الدول الأوربية، وخصوصا ألمانيا، التي رأت أن الرئيس ساركوزي يهدف إلى طموح ريادي مزدوج سواء من داخل الاتحاد الأوروبي أو من خلال تسويقه لهذا المشروع، وعموما تراوحت ردود فعل المنظومة الأوروبية تجاه مبادرة ساركوزي بين الشك في نجاحها والمراهنة على فشلها من جهة، ومقاومتها من جهة أخرى.

وقد اتخذت كل من ألمانيا وإسبانيا مواقف متشددة من المبادرة، ولم يتسن تقديم المبادرة إلى المجلس الأوروبي لإقرارها بتاريخ 13- 14 /05/ 2008 إلا بعد أن التقى الرئيس ساركوزي مع المستشارة الألمانية ميركل لحل الخلافات بينهما، وقد تمخض اللقاء عن تعديل اسم المبادرة لتصبح "عملية برشلونة: الاتحاد من

---

(1) خطاب ساركوزي في طنجة يوم 23 أكتوبر 2008، **نقلا عن**: غالب عبد المجيد، مرجع سابق.

(2) هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص: 153.

أجل المتوسط"، وأكسب هذا التعديل إسبانيا إيفاء عملية برشلونة ضمن عنوان المبادرة، كما كسبت ألمانيا ومعها العديد من الدول الأوروبية الأخرى عدم التعهد بأية التزامات مالية جديدة، وكسبت فرنسا وضع المبادرة ضمن نطاق الاهتمامات الأوروبية من خلال إدخال تنظيمات مؤسسية عليها.[1]

ومهما يكن من أمر فإن الاتحاد من أجل المتوسط، هو شراكة متعددة الأطراف لزيادة إمكانية الاندماج والتقارب الإقليمي، من خلال التركيز على المشروعات الإقليمية عبر الوطنية (إزالة التلوث، الطرق السريعة والبحرية والبرية ـ الحماية المدنية ـ الطاقات البديلة ـ التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إنشاء جامعات متوسطية ـ المبادرة المتوسطية لتنمية الشراكات)، كما جاء في إعلان قمة باريس لـ13 جويلية 2008، والتي عرفت حضور 43 دولة أوروبية ومتوسطية، ماعدا ليبيا. والإتحاد من اجل المتوسط ليس اتحادا بالمعنى الحقيقي تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية بالمعنى المتعارف عليها، إذ أن أهدافه ومضامينه وطرق عمله وأدواته المالية والفنية لا يختلف عن عملية برشلونة، إذ أنه يمثل امتداد لها.[2]

من الصعب القول بأن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، قد أثار حماسا بالغا على عكس مسار برشلونة الذي لقي الترحيب في

(1) محي الدين توق، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي"، مجلة شؤون دولية، العدد 3، 2008، ص: 32.

(2) غالب عبد المجيد، مرجع سابق.

بدايته، فمواقف الدول المغاربية كانت متباينة مع متحفظ، ومنخرط ولكن بشروط وبين رافض للمشروع برمته، فالمغرب يسعى إلى الحصول على وضع الشريك المتقدم مع أوروبا، وهو ما تم بالفعل حيث حصل المغرب على الوضع المتقدم الذي يعتبر أكثر من الشراكة وأقل من العضوية، كما أن المغرب يسعى إلى الحفاظ على الشراكة المميزة التي تجمعه مع فرنسا، ففرنسا أول شريك اقتصادي.[1]

في المقابل تتشبث الجزائر من جهتها باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أن إشكالية ماضي فرنسا الاستعماري، تبقى معرضة للشد والجدب. أما تونس وإن سعت للترحيب بالمبادرة فإنها تفضل السير في اتجاه تقوية صيغة 5+5 المتعلقة بالمتوسط الغربي، لكن هذا المشروع لقى رفضا ليبيا، وهو ما عبر عنه وزير خارجية ليبيا بأن "**الاتحاد المتوسطي كعنوان نحن نقبله ونراه ضروريا" نريد اتحادا متوسطيا مكونا من 5+5 وقد نرفع العدد ليشمل اليونان ومصر أي 6+6، لكن يجب أن يكون لهذا الاتحاد سكرتارية وبرنامج تنموي...نحن نقول لن نقبل أن تعاد صيغة برشلونة، أي يجتمع أهل الشمال ويضعون وثائق ونأتي نحن لنوقع عليها، لن نقبل بهذا، يجب أن نكون شركاء في وضع وثائق هذا الاتحاد في حال قيامه، وألا يفرضوا علينا معاييرهم كأن يقولوا لنا خذوا حبة حقوق الإنسان في الصباح، وقبل الغذاء حبة ديمقراطية**

(1) حسن المصدق."شركاء لا أتباع: الاتحاد المتوسطي: كولونيالية جديدة أم شراكة حقيقية؟"، مجلة العرب ، العدد:09،2008، ص:14.

وقبل النوم حبة شفافية. لنجلس مع بعضنا البعض ونناقش بصراحة ووضوح كل القضايا ومن دون إملاءات".[1]

3- سياسة الجوار الأوروبية:

- كتطوير لهذه الاتفاقية اقترح الاتحاد الأوروبي سنة 2003 سياسة الجوار الأوروبية المعروفة بـ"إنبي" (ENPI) والتي تم اعتمادها سنة 2004 لتحل محل الشراكة الاورومتوسطية اعتبارا من عام 2007 وذلك بهدف تفعيل علاقاته مع جيرانه، حيث تنطوي هذه الاتفاقية على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوربا بجيرانها، مع التركيز على ضرورة تبني الدول المنضوية تحت الشراكة بإصلاحات سياسية(•).[2]

لكن سياسة الجوار الأوروبية لا تعني توسيع الاتحاد ولا تمنح البلدان المشاركة إمكانية العضوية. فهي تهدف إلى[3]:

- توثيق العلاقات السياسية.
- الاندماج الاقتصادي الجزئي.

---

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(*) **تخص سياسة الجوار ستة عشر بلدا: تسعة منها متوسطية هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية وتونس. كما تشارك ليبيا بصفة مراقب في اجتماعات سياسة الجوار الأوروبية. ونعد من جهة أخرى ستة بلدان شرقية هي: أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا وأوكرانيا.**

2هاني الشميطلي، "أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط".المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد: 19، 2008، ص:152.

(2) الاتحاد الأوربي، "سياسة الجوار الأوروبية"، متحصل عليه من الموقع:
http://www.enpi-info.eu/ 410&id_type=2

- توفير الدعم من أجل الاستجابة لشروط المواصفات الأوروبية.
- مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وتغطي مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية أربعة مجالات:[1]

1. تعزيز سلطة القانون.
2. الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
3. تشجيع الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز اقتصاد السوق.
4. التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد أكدت "بنيتا فيريرو فالنر" مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية في خطاب سنة 2006 أن سياسة الجوار الأوروبية أعدت بشكل يمكن "**الجيران في الشرق والجنوب منافع كانت مرتبطة**

بآفاق العضوية فحسب. وتتمثل المنافع في الانخراط في السوق الداخلية والمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي والتعاون في مجال النقل وشبكات الطاقة."[2]

أما بالنسبة لآلية العمل في إطار هذه السياسة فهي تبدأ بإعداد التقارير من طرف المفوضية الأوروبية حول البلدان المعنية وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع.

obeikandl.com

المؤسساتي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات المتفق حولها. تعرض التقارير على مجلس وزراء الدول أعضاء الاتحاد لاتخاذ القرار حول ما إذا كان الاتحاد سيقرر بدء المرحلة المقبلة (خطط العمل).و بعد مصادقة المجلس الوزاري على التقارير ونشرها ، يتفق الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك في سياسة الجوار الأوروبية حول خطة العمل. ويحدد الجزء السياسي من التقرير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وأولويات تنفيذها في المدى القريب والمتوسط. الجدير بالذكر أن خطط العمل تختلف من بلد إلى آخر حيث تعكس الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي.

- في مقابل الإصلاحات التي يتم انجازها من قبل الدول المنضوية في سياسة الجوار، يوفر الاتحاد الأوروبي الامتيازات التالية:

- مزيد إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية.
- زيادة المساعدات.
- تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوروبية.
- تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي.[1]

(1) نفس المرجع.

وقد تباين تجاوب الدول المغاربية مع سياسة الجوار الأوروبية، حيث لا زالت الجزائر في إطار المفاوضات مع الاتحاد الأوربي بخصوص هذه المبادرة، في حين أكد رئيس اللجنة الأوروبية المشتركة "بيار أونطوني بنزيري" أن انضمام تونس لسياسة الجوار الأوروبي تتوقف على مدى التقدم الذي تحرزه في مجال حقوق الإنسان الذي بحسبه لا يزال يطرح إشكالا كبيرا وخاصة أن ذلك يعد من أهم أسباب تأخر تونس في التقدم بصورة فعالة تجاه جميع المبادرات التي يطرحها الاتحاد الأوروبي .

وقد سعت المغرب إلى الانضمام لسياسة الجوار الأوروبية للوصول إلى درجة "الوضع المتقدم" في إطار مبادرات الاتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية الذي يمنح دعما إضافيا مقابل مزيد من الانفتاح السياسي والاقتصادي .

أما ليبيا وموريتانيا فقد تحفظتا على هذه المبادرة كون أن الاتحاد الأوربي لم يفي بالتزاماته تجاه الدول المغاربية من خلال المبادرات السابقة (مسار برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط).

◄ فإذا كانت هذه المشاريع الدولية قد حظيت باهتمام كبير ضمن توجهات السياسات الخارجية للدول المغاربية بعد الحرب الباردة فإن اهتمام الدول المغاربية بتطوير المشاريع الإقليمية وخاصة في إطار العلاقات الاقتصادية البينية عرف وتيرة بطيئة على غرار مشروع اتحاد المغرب العربي الذي مرت فكرة إنشائه بمجموعة من المحطات التاريخية، كان أولها لقاء طنجة سنة 1958

أين انعقد مؤتمر الأحزاب المغاربية الثلاثة (زعماء الحركة الوطنية): حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، و جبهة التحرير الوطني الجزائرية. لتعزز الفكرة بإقامة مؤسسة إقليمية "اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب" بموجب مبادرة مؤتمر وزراء الاقتصاد للبلدان المغاربية المنعقدة في أكتوبر 1964.[1]

واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية نهاية الثمانينيات أين تم عقد قمة زرالدة في 10 جوان 1988 باجتماع الرؤساء الأربع و الملك (معاوية ولد الطايع رئيس موريتانيا، الشاذلي بن جديد رئيس الجزائر، زين العابدين بن علي رئيس تونس، معمر القذافي قائد الجماهيرية الليبية والحسن الثاني ملك المغرب) حيث قام الرؤساء بتشكيل لجنة مغاربية عليا لإنجاز المشروع الوحدوي وقد استمرت أشغالها من جوان 1988 إلى غاية جانفي 1989 أين تم التوقيع على الاتفاقية المنشأة للاتحاد المغاربي.[2] وفي 17 فبراير 1989، التقى الرؤساء الخمسة في مراكش وقد حددت المادة الثانية من المعاهدة أهداف الاتحاد المتمثلة في "تقوية العلاقات الأخوية الموجودة بين البلدان وشعوبها، تحقيق التنمية ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها، إقامة السلم المؤسس على العدالة والمساواة، تبنى سياسة موحدة في مختلف القطاعات والتحقيق التدريجي لحرية تنقل

(1) عز الدين شكري، "المغرب العربي الكبير: آليات الوحدة والتجزئة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، جويلية 1988، ص146.

(2) عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص :342- 343.

الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال".[1] وقد عرف الاتحاد المغاربي انطلاقة جيدة في بدايته، إلا أنه أصبح معطلا منذ 1995 جراء الخلافات السياسية بين أعضاءه التي يمكن حصرها فيما يلي:

1- **مشاكل الحدود السياسية:** التي خلفها الاستعمار الفرنسي والإسباني في المنطقة، و التي لا تزال مستمرة إلى الوقت الحالي، وقد أدت إلى قيام معارك مسلحة بين المغرب والجزائر، سنتي 1963 و 1976 للمطالبة المغربية بأجزاء ترابية من الجزائر.[2]

2- **مشكلة الصحراء الغربية:** وهي أكثر مشاكل المغرب العربي تعقيدا وخطورة، وقد كانت بداياتها عندما قامت إسبانيا عام 1975 بتقسيم إقليم الصحراء الغربية بينها وبين المغرب وموريتانيا وفق الاتفاق ثلاثي في 14 نوفمبر 1975، وما زاد من حدة هذه المشكلة كونها همزة وصل بين البلدان الثلاث: الامتداد الجنوبي للمغرب، والشمالي لموريتانيا والغربي للجزائر.

وعندما أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية الصحراوية في مارس 1976 بتدعيم من الجزائر وانسحاب موريتانيا من المشكلة[3]، دخلت الجزائر والمغرب في علاقات دبلوماسية متوترة

---

(1) نفس المرجع، ص344.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

(3) مبادرة الحكم الذاتي وآفاق الحل في الصحراء" ، متحصل عليه من:
www.almoustakbel.info/spip.php?article165

obeikandi.com

انعكست على باقي بلدان الاتحاد ، لتصل درجة التصادم إلى غلق الحدود لإصرار المغرب بتبعية الصحراء الغربية للتراب المغربي من جهة ومساندة الجزائر لجبهة البوليساريو من أجل إقامة دولة مستقلة.[1]

3- تباين مواقف بلدان الاتحاد المغاربي في قضية غزو العراق للكويت والقضية الليبية:

لقد انعكست مواقف الدول المغاربية فيما يتعلق بالقضية العراقية – الكويتية والليبية على مسار الاتحاد المغاربي نتيجة الضغط الأمريكي عليها مما أدى بليبيا إلى رفض رئاسة الاتحاد احتجاجا على سلوك بقية الدول الأعضاء الأخرى. وتزامنا مع بقاء مشكلة الصحراء الغربية دون حل؛ طلبت المغرب من الجزائر تجميد عمل المؤسسات احتجاجا على سلوك الجزائر الدائم والمساند لجبهة البوليساريو.[2]

4- الأزمة الداخلية الجزائرية: وهي الأزمة التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينيات من القرن الماضي نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية سنة 1992 ، الذي أدى إلى إدخال البلاد في دوامة عنف فضلا عن تدهور الوضع الاقتصادي. وانعكس هذا على مسار التكامل المغاربي

---

(1) يحى أبو زكريا ، "المغرب بعد الحسن الثاني" ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 187 ، سبتمبر1999 ، ص117.

(2) سمير الزين، "مآزق العمل الجماعي العربي: التجمعات الإقليمية نموذجا" ، مجلة شؤون الأوسط، العدد77 ،نوفمبر1998 ، ص41.

obeikandi.com

لانغلاق الجزائر على نفسها واهتمامها بشؤونها الداخلية، وفي المقابل أقلقت هذه الوضعية التي تعاني منها الجزائر البلدان الأعضاء في الاتحاد، ليس على ما يجري داخلها وإنما تخوفا من احتمال نجاح الإسلاميين كنتيجة للحوار والمصالحة الوطنية وانتقال ذلك إليها، وهنا جاء التصرف المغربي بشكل انفرادي بفرض التأشيرة على الجزائريين في 1994، وذلك تفاديا لانتقال الأزمة إليه، وردت السلطات الجزائرية بغلق الحدود الجزائرية المغربية في نفس السنة.[1]

(1) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص: 372 .

obeikandl.com

خلاصة الفصل الأول

كان للتحولات التي شهدها النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي انعكاسات كبيرة على المجتمع الدولي على العموم، ومنطقة المغرب العربي على الخصوص. فبعد تراجع الإيديولوجية الاشتراكية أمام الليبرالية الرأسمالية وجدت الدول المغاربية نفسها في حالة ضغط داخلي ناجم عن الأوضاع الاقتصادية المتدنية وتراجع الشرعية السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية ...وضغط دولي يقضي بضرورة التحول نحو الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، كل هذه المعطيات انعكست بشكل مباشر على صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدول المغاربية. فداخليا مثلت هذه الفترة الانطلاقة الحقيقية لموجة التحول الديمقراطي بالمنطقة حتى وان لم تتمكن لحد اليوم من الوصول لمرحلة الترسيخ، أما خارجيا فقد حاولت الدول المغاربية مواكبة المتطلبات الدولية الجديدة من خلال فتح المجال أمام الفضاءات الجديدة خصوصا في ظل المنافسة الدولية على المنطقة بين المبادرات الأمريكية والأوروبية وذلك ببناء علاقات اقتصادية وسياسية وخصوصا أمنية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن هذا الانفتاح الواسع تجاه هذه الفضاءات الدولية قَابلته محاولات متواضعة نحو توطيد وتطوير العلاقات البينية بين دول المنطقة وهذا راجع للمشاكل والخلافات السياسية بالدرجة الأولى فيما بينها.